واذا كان يمنع صنفا جاز ان يقال انه اسم بتركيب لفظ كلا الذي هو فعل ما سبق
معناه لمناء لانك تزعم الخاطب بجملة تحقيقا لقصده لكن النحاة حكموا الحرفية اذا كان
بمعنى حقا ايضا للاقتضاء فهو من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان نعم
وذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لانها مختصة بالاسم لتحق الفعل الماضي لكون
من اوائل الامر علامة لتانيث المسند اليه تا علما كان او مفعولا سالم سيم تا جعلت هذه
التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت هذه
الاخر على السكون بناء على شبهها الحقيقة وبحركة تلك على اعراب ما ولتبه لانها كالحرف الاخير
فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي مخير بين الحاق تاء
التانيث وبين عدمه وقد اوجب الحاق تاء التانيث مخيرة على الحذف والاتصال وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من
احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في مثل ما الزيدون
وقاموا الزيدون وقمن النساء فقصيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة كما مثلنا صباح المسند
اليه الى علامة التانيث لان تاء تثنية قد تكون صفرا يا وسماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا فاقتضت
غاية الظهور واذ الحقت على ضعفها فلان يحق بها ما يلزم الاضمار قبل الذكر من غاية
بلوغ حروف التي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي
ما قاله النحاة ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمايرا واراد انظاهرها هنا والغاية مثلها الا
ما ترفع عبد الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر فالعرف كون الخبر بها التنوين الاعوض
مصدر نونته اذا ضاعفت نونا فسمي بها تنوين اقتضى ايمني النون تثنيتا اشعارا لحدوثه وبحرفه

لما في المصدر الذي لحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثانا من في الاصطلاح نون ساكنة اين
بدا ثانيا فلا يعتد بها لحركة العارضة مثل عاد لا لاوذ من ثالثة نون من ولم يكن لمثلها ناظر فيها
تقول تتبع حركة الاخر اخر الكلمة فان بنيا اخر تلك الكلمات لاتباع حركات اواخرها
انما فاتي بتتبع الاخر لحق فيها من غير تحلل شيء وبينها الحق
تتحللا بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة بعد الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم ليشتمل بتنوين الترنم في الفعل لانه كالبدل
مخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالتنوين يحدثها جملا مطلقا فان المراد تتبعها
حركة الآخر تطفلا الحاق في الوجود تطفلا العارض والمعرض دسيس نون اطلق تا جاز حركة
لام الرجل بهذا المعنى وهو الوجه التنوين للتمكن وهو تابع على تمكنه الكلمة اركون الاسم
لم تشبه الفعل بوجهين المعتبرين في منع الصرف مع ايفاء فقد الخفة والتنكير وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة في الحال على ان مدخوله غير معين نحو صه اسكت سكتا ما في وقت ما
واصله بغير التنوين فبناه اسكت الان واما التنوين فلحق احد مرابعهم فليس
للتنكير بل هو للتمكن فلك اشباع الرضي والاولى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن و
التنكير معا فانه التنوين وارجل تفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما لشخص يخصص والعهني
وهو بالحق الاسم عوضا عن المضاف اليه فتقابل آخر الكلمة كسيبويه اربعة ايوم اذ كان كذا فاظ
ليوم مضاف الى اذ وازكانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتنوين
الحق بها التنوين عوضا عنها لجملة ليلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك كيسبويه وساعتئذ وحينئذ
وجعلنا بعضهم نوعا بعض فوق بعضهم اربعة ربت بكل ناعيا اربكل حاد واثناي ذلك

Copyright © King Saud University